مفهوم الديمقراطية عند المفكرين الإغريق
سقراط وأفلاطون وأرسطو

م.د. أحمد علوان القرشيون(*)

مقدمة

كان الإغريق اليونانيون سبَّاقين في ابتداع أشكال الحكم المختلفة، ومنها الحكم الديمقراطي؛ لذا نراهم نادوا بهذا الحكم وطبقوه في مدنهم، وأولها مدينة أثينا التي ستكون محل دراستنا في هذا البحث، إذ كان المواطنون الأحرار يشاركون في مناقشة القضايا التي تخص شؤونهم السياسية والدينية دون وسيط أو ممثل، فضلاً عن المشاركة في اتخاذ القرارات العامة. لقد نجح هذا النوع من الديمقراطية الذي يُسمَّى الديمقراطية المباشرة في التطبيق نظراً لصغر حجم المدن اليونانية ومحدودية عدد سكَّانها، وبينما انتشرت في الحضارات والمدن القديمة حكم الاستبداد والطغيان كانت أثينا تنعم بحكم ديمقراطي يعتمد قاعدتين أساسيتين لحكمهِ، وهي المُساواة بين المواطنين وأمام القانون، والحرية الممنوحة لهؤلاء المواطنين في التعبير عن آرائهم.

وعلى الرغم من الانتقاد الموجَّه لطبيعة الديمقراطية المطبَّقة في المدن الإغريقية وخاصةً أثينا، من قبل بعض المفكرين الإغريق، كونها استثنت النساء والعبيد من المشاركة السياسية، إلَّا أنَّ مفكرين آخرين دافعوا عن هذا النوع من الحكم ونظروا له بأفكار ونظريات ساهمت في إنضاجه وتطويره في ذلك الوقت، لكن هذا التعارض في الأفكار لم يمنع الديمقراطية في أثينا من الاستمرار، إذ شَهِدت تشكيل أولى مؤسَّسات الحكم بصورتها الحديثة، والتي استفادت منها فيما بعد الدول الأخرى التي اعتمدت أشكال وصور الديمقراطية الأخرى في إنشاء هذهِ المؤسَّسات وتطويرها وتوسيع عملها وابتكار مؤسَّساتٍ أخرى.

تقوم فرضية هذا البحث على حقيقة أنَّ الديمقراطية في بلاد الإغريق كفكرة ومفهوم ونظام حكم نجحت في تلبية مطالب الشعب، وتناسقت وانسجمت مع أفكارهم وطموحاتهم ورغباتهم، ممَّا جعلها تنجح وتستمر رغم معارضة وانتقاد بعض المفكرين لها كونها تعاني من نقائص عدَّة.

(*) معهد التاريخ والتراث العالمي / المغرب.
alwan88aa@gmail.com

تمَّ تقسيم هذا البحث على مبحثين، هما كالآتي:

المبحث الأول: تطور مفهوم الديمقراطية عند الإغريق.

المبحث الثاني: منظور المفكرين الإغريق للديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الإغريق، سقراط، أرسطو، أفلاطون.

المبحث الأول

تطور مفهوم الديمقراطية عند الإغريق

كان الإغريق اليونانيون أول شعب طوَّر أفكار الديمقراطية التي طبقت في الدولة المدنية، وسُمِّيت بديمقراطية أثينا؛ لذا تُعد مجمل الآراء والأفكار السياسية التي طرحها فلاسفة الإغريق القدماء عامة، وأشكال الحكم على وجه الخصوص والديمقراطية على وجهٍ أخص، هي وليدة لتلك البيئة بأوضاعها الاجتماعية والسياسية والجغرافية والدينية والاقتصادية وغيرها. كانت هذهِ الديمقراطية التي تُعد بدائية في ذلك الوقت مباشرة، بمعنى أنَّ جميع مواطني مدينة أثينا كانوا يجتمعون في الساحة العامة ويشاركون في التصويت على القرارات العامة، كما أنها كانت في الوقت نفسهِ ديمقراطية انتقائية، بمعنى أنها لا تشمل جميع الذين يحق لهم التصويت؛ نظراً لاستثناء النساء والعبيد والأجانب من العملية، كونهم لا يتمتعون بالمواطنة الكاملة خاصةً العبيد الذين كانوا يُشكِّلون الأكثرية الساحقة من سكَّان أثينا، فضلاً عن عدم تمتعهم بأي حقوق سياسية أو مدنية، كما أنَّ فكرة الحرية التي هي مركزية في الفكر الاجتماعي اليوناني، كانت مقتصرة على اليوناني الحر، بل كانت الحرية هي التي تميز بين اليوناني والبربري (كان يُعد بربرياً كل مَن لم يكن يونانياً)[1].

عانت المدن اليونانية في هذهِ الحقبة الزمنية بالذات صراعاً كبيراً، إذ كان المُجتمع مقسماً إلى ثلاثِ طبقاتٍ اجتماعية، تتكون الطبقة الأولى من المواطنين الأحرار، والتي كانت تستحوذ على الحكم وتُشرف على تسيير إدارة المدينة، وكانت صفة المواطنة تُعتبر امتياز يُكتسب بالمولد، بحيث تُتيح لصاحبهِ حقَّ المشاركة في الحياة السياسية من ضمنها الاجتماعات العامة، أمَّا الطبقة الثانية فهي طبقة الأجانب، وهم المقيمون في المدينة لأجل تنشيط التجارة الخارجية، وكذلك يمارسون بعض الحِرف مثل الحِرف اليدوية، وهم أحرار لا تتحكَّم في مصيرهم أو تستعبدهم النُخبة الحاكمة، إلَّا أنَّ القوانين المحلية لم تكن تسمح لهم باكتساب الجنسية؛ لذا لم يكن لهم الحق في الحياة السياسية، أمَّا الطبقة الثالثة فهي طبقة العبيد، والتي تُعد أقل الطبقات مرتبةً، فكانت تقوم بالأعمال لإشباع وترضية الطبقتين الأولى والثانية، وقد كانت محرومة من كامل حقوقها السياسية[2].

لقد اكتسب اليونانيون حريتهم المدنية أولاً عندما منع صولون الإكراه الجسدي، وحريتهم القانونية ثانياً من خلال تشريع يحمي الشخصية الجسدية للمواطن، وحريتهم السياسية ثالثاً التي

كانت بالنسبة للإغريقي الحق الذي لا يخضع سوى للقانون، فالديمقراطية هنا هي المُساواة في الخضوع للقانـون، واعتـماداً على ذلـك فالحرية لهـا جانبان، فهـي من جهـة استقلال ضـد أي إكـراه شخصي، ومن جهةٍ أخرى خضوع للقوانين العامة[٣].

يصف بركليـس المُثُل الديمقراطيـة التي تحتويها الديمقراطيـة الإغريقيـة، بقولـهِ: «نحـن نُسمِّـي نظـام الحكـم عندنـا بالديمقراطيـة؛ لأنَّ الإدارة في أيـدي جماعـة من النـاس لا في أيدي قلَّـة منهم، وإنَّ أسلافنـا كانـوا من الأوائـل الوحيدين في هذا العـصر الذيـن ينبذون الحكـم التعسفـي، وأنشأوا الديمقراطية متمسكين بأنَّ حرية الجميع هي أقوى روابـط القلوب، ويشارك بعضهم الآخر في الآمال والآلام، ويكمـون أنفسهـم بقلوبٍ حـرة يكرمون الخيرين ويعاقبون الآثمين وفـق القانون، ويعدُّون أنـه مـن الوحشيـة أن يُكره النـاس بعضهـم بعضاً بالقـوة، وأنَّ مهمة الرجال تحديـد العدالة بالقانون والاقتنـاع بالعقـل، وأن يلتزمـوا بهـا في العمـل متخذين من القانون سلطاناً ومن العقل معلماً»[٤].

تَمثـل المفهوم اليوناني القديم لمُجتمع المدينة في أنه جمع من المواطنين مختلفين في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، لكنهم جميعاً شركاء في إدارة الشؤون العامـة، بحيث تكون مشاركتهم متناسبة ومتواءمة مع مواقعهـم الاقتصاديـة والاجتماعيـة في المدينة، ومـن هنـا جـاء الخلـط في التصـور اليونـاني بـين مفهـوم الدستور وبـين الكيان السيـاسي للمُجتمع ذاتـه، فلقد كـان اليونانيون يُعـبِّرون عن احترامهم للدستـور وشكلـه، لكنهم لا يعنـون بذلك مجموع القواعـد المُسبقة التي تُنظـم أجهزة الحكم في كيانها العضـوي والوظيفـي وفي علاقاتهـا بالمحكومـين، وبما يترتب لها من سمو في مواجهة القوانين العادية في الدساتير المعـاصرة، وإنما كانوا يعنون بالدستور التوافـق بـين مواقـع المواطنين في خريطـة المشاركة في إدارة شـؤون المدينـة العامـة وبـين مواقعهـم الاقتصاديـة والاجتماعية، بمعنـى أن يكون الكيان السيـاسي للمدينـة مفصَّـلاً عـلى واقعهـا السياسي والاجتماعي، وهذهِ النقطـة بالذات هي ما دفعتهم إلى اعتـماد المعيار العـددي في علم السياسية للتمييز بـين حكم الفـرد الواحد وحكـم القلَّـة، أو الكثرة بصور كل واحد منهم المختلفة[٥].

إنَّ مـن المآخـذ على ديمقراطية أثينا هـي أنَّ أقلية صغـيرة مـن أهـالي أثينـا كانـت تستطيع القـراءة، وصعوبة الوصول إلى أثينا من المدن القاصية، فضلاً عـن اقتصار حقَّ الانتخاب عـلى مَنْ ولد من أبوين أثينيين حُرَّين، وبلـغ الحادية والعشرين من العمر، وكـان هـؤلاء وأُسَرهـم دون غيرهـم هـم الذيـن يتمتعون بالحقوق المدنيـة ويتحملون مباشرة أعباء الدولـة الحربية والمالية، وكان هؤلاء البالغ عددهم (٤٣) ألـف من المواطنين يحرصـون على ألَّا تشمل هذهِ الحقوق غيرهم مـن سكَّان أثينا البالغ عددهم (٣١٥) ألـف تقريباً، وكانت السلطـة السياسية في عـصر بركليز موزَّعة مـن الناحية الشكليـة توزيعاً متكافئـاً، فكـان لـكل مواطن حقـوق كاملـة أمام القانـون وفي الجمعية الوطنيـة، ولم يكن «المواطن» في نظر الأثيني هو الذي يقترع فحسب، بل كان هو الـذي يشغل بالقرعـة إذا جاء دوره عـلى مرِّ الأيام منصـب الحاكم أو القاضي، ويجـب أن يكون حراً، مستعـداً لخدمـة الدولـة حـين تناديه، وقـادراً على

خدمتها، وبما أنه ليس في مقدور إنسان خاضع لغيرهِ أو مضطر إلى الكدح ليحصل على قوتهِ، أن يجد من الوقت أو من المقدرة ما يمكنه من أداء هذهِ الخدمات؛ لذا يعتقد معظم الأثينيين أنَّ مَن يعمل بيديه يُعد غير صالح لأن يكون مواطناً أثينياً، وإن كانت هذهِ الكثرة تناقض نفسها فتعترف بهذا الحق للفلَّاح الذي يزرع أرضه دون غيره[٦].

لقد اقتصرت الديمقراطية الإغريقية على المدينة ولم تشمل ما هو أوسع منها، فهي بنظر الإغريق لا يمكن أن تتواجد وتطبق إلَّا بين أبناء دولة المدينة الواحدة، وهذهِ النظرة القاصرة أجهضت كلَّ المحاولات التي استهدفت توحيد مجموعات المدن المجاورة ضمن كياناتٍ سياسية أكبر حجماً[٧].

إنَّ الديمقراطية التي تعني حكم الأغلبية هي في الواقع أحد أشكال الفساد للجماهير بسبب الأكثرية الشعبية، فبما أنَّ الحكومة تمارس السلطة ممارسة شعبية عامة فهي تمارسها لصالح الفقراء، لكن الواقع غير ذلك، فهذهِ الغالبية من الفقراء مهضومة الحقوق، وهذا يُعد في حدِّ ذاته إخلال في نظام العدالة وتفاوتاً في المُساواة بين الفقراء والأغنياء، وهذا هو ما دفع أرسطو إلى تصنيف الحكومات إلى صنفين: نقية وفاسدة، وعدَّ الديمقراطية ضمن الصنف الثاني[٨].

كانت أثينا وفقاً لمبدأ الديمقراطية المطبقة فيها تُدار من قبل المؤسَّسات الآتية:

أولاً: الجمعية العامة

تشكَّلت هذهِ الجمعية من كافَّة رجال المُجتمع المواطنين الأحرار الذكور، ويُشترط في عضو الجمعية أن يكون عمره فوق الثلاثين، وأن يؤدي اليمين، ولا يحق له العمل في المجلس أكثر من دورتين، وكانت الجمعية تعقد (٤٠) جلسة في السنة، حيث كان الأثينيون يقسمون السنة إلى أعشار، كل عشر يُسمَّى بريتانيا، ممَّا يعني عقد أربع جلسات في البريتان، أي عُشر السنة، وكانت النقاشات في الجلسات الأربع تتم وفق برنامج محدَّد، وتتناوب قبائل أثينا رئاسة المجلس بالقرعة عُشر السنة، أي (٣٥-٣٦) يوماً، ويُنتخب رئيس الجلسة لمدَّة يوم واحد تنتهي بانتهاء الجلسة، على أن لا يتولَّى المنصب سوى مرة واحدة، ويساعده إدارة الجلسة ثلث قبيلته حيث يختارهم بنفسهِ، ويُسلَّم أثناء مدة رئاستهِ خاتم المدينة ومفاتيح المعابد، وإحدى واجباته هو السؤال عن مشروعية أيَّ موضوع قبل طرحهِ للتصويت، ويجب على المواطن الذي يقترح قانوناً أن يصوغه بنفسهِ، ثمَّ يتم التفاهم على الصياغة بعد عرض الموضوع[٩]. ويُبيِّن لنا الجدول رقم (١) المواضيع التي يتم عرضها في الجمعية حسب كل جلسة:

جدول رقم (١)

تقسيم عمل الجلسات في الجمعية العمومية لمدينة أثينا

الجلسة الأولى	الجلسة الثانية	الجلسة الثالثة والرابعة
التصويت على بقاء الموظفين في وظائفهم، توريد القمح، أمن البلاد، قوائم الأملاك المصادرة والإرث، الحكم على أخطاء المخبرين والاستعلام عن الخونة، محاسبة من أخفقوا في وعودهم للشعب، إعداد مشروعات القوانين، اقتراح الضرائب المباشرة، إدارة الأملاك العامة والهيئات واللجان الإدارية، والرقابة على الميزانية، الإشراف على الموظفين.	توجيه خطب للشعب من قبل القادة في أي موضوع عام أو خاص	- الأعمال المقدسة - السياسة الخارجية - الأعمال الدنيوية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: محمد الأحمري، الديمقراطية: الجذور وإشكالية التطبيق، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ٧٤؛ حميد ذنون خالد، الأنظمة السياسية، بغداد وبيروت، مكتبة السنهوري، ٢٠١٢، ص٣٤.

وتُعد الجمعية السلطة العليا في البلاد، وتُشابه اختصاصاتها تقريباً اختصاصات المجالس التشريعية في النُظُم السياسية الحديثة، حيث تُعرض عليها مشاريع القوانين للموافقة عليها أو رفضها، ومراقبة أعمال الحكومة، والتصويت على بقاء الحكَّام في وظائفهم أو استبعاد أحدهم في أول جلسة من جلسات الجمعية، فضلاً عن عقد المعاهدات وتقرير السلام وفرض الضرائب[١٠].

ثانياً: مجلس الخمسمائة

يُعد هذا المجلس بمثابة اللجنة التنفيذية للجمعية العامة، ويتم اختيار أعضائه من قبل المنظَّمات المحلية في أثينا بأسلوب القرعة، حيث يتم اختيار (٥٠) عضواً من كل قبيلة لتمثل قبائل أثينا العشرة في المجلس، وعادةً ما يتم إجراء فحص مبدأي ثمَّ اختبار نهائي لكل عضو قبل تولي مهامهم في المجلس، على أن لا يعمل في المجلس أكثر من سنتين خلال حياتهِ، ونظراً لكثرة عدد أعضائهِ والخشية من أن يؤثر ذلك على حُسن أداء الأعضاء، تمَّ تقسيم المجلس إلى عشر لجان تضم كل منها (٥٠) عضواً، تزاول عمل المجلس وبصفة دورية ولمدة عُشر السنة، على أن يرأس كل لجنة وبالتناوب عضو من بين الأعضاء الخمسين، يتم اختياره بواسطة القرعة ولمدة (٢٤) ساعة فقط.

يمتاز أصحاب المجلس بكونهم أهل خبرة وثراء، وهم يقسمون اليمين على الرقابة فضلاً عن إمكانية تعرضهم للمُحاكمة، ومن الصلاحيات الممنوحة لهم في المجلس هو رفض الاقتراحات القانونية وعدم طرحها للتصويت، وتحويل الأمور

غير المختلف عليها والمعقدة أحياناً إلى الجمعية لإقرارها، وإقرار القضايا المعروضة بعد مناقشتها بشكلٍ علني، خاصةً السياسية منها، وانتخاب قادة الأسطول ومنظمي الحفلات والإدارة المالية وبعض مناصب السكرتارية العليا، وإعداد مشاريع القوانين واقتراح الضرائب العامة التي تُعرض على الجمعية العامة، والرقابة على الميزانية والإشراف على الموظفين واستقبال السفراء الأجانب، كما له حق معاقبة المتهمين بعقوبةٍ تصل إلى الإعدام أو إحالة المتهم إلى المحاكم الخاصة[١١].

ثالثاً: المحاكم

امتازت ديمقراطية أثينا بوجود محاكم يبلغ عدد أعضائها (٣٥٠) عضو، يتم اختيارهم من قبل الهيئات المحلية عن طريق الجمع بين القرعة والانتخاب، شريطة أن يبلغ العضو (٣٠) عاماً من العمر، ولهذهِ المحاكم اختصاصات تتمثل بالفصل في المُنازعات المدنية والجنائية، والرقابة على دستورية القوانين، إذ بإمكانها إلغاء أي قانون أقرته الجمعية العامة إذا كان مخالفاً لدستور المدينة، كما من حق أي مواطن أثيني تقديم شكوى إلى المحاكم ضد القانون الذي أضرَّ بهِ، حيث يمكن للمحاكم إيقاف القانون لحين الفصل في دستوريتهِ، وإذا ما تمَّ ذلك فإنَّ من حق المحاكم الحكم بإلغائهِ، ومن اختصاصاتها الأخرى الإشراف على الموظَّفين من خلال اختبار صلاحية المرشحين لشغل الوظائف العامة ورقابتها على أعمالهم من خلال مراجعة حساباتهم وسجلاتهم بعد انتهاء خدمتهم[١٢]، وإلزام الإداريين بتقديم بيان عن مسلكهِ وإدارتهِ لشؤون دائرتهِ[١٣]، ومحاكمة السياسيين المتهمين بالاختلاس أثناء مدَّة خدمتهم في الحكومة، أو سوء تصرفاتهم، أو الخيانة العظمى، أو تضليل الشعب أثناء خطبه التي يُلقيها في الجمعية[١٤].

إنَّ عدم ثقة الفكر السياسي اليوناني بالشعب لا يعني أنه يتقبل الحكم الدكتاتوري، فأفلاطون مثلاً ذكر أنَّ سقوط مدينة إسبرطة يعود إلى أسلوب الحكم الفردي والعسكري الذي كان سائداً فيها، وأنَّ تطرف النظام الديمقراطي أدى إلى انهيار أثينا وزوالها ليصل في النهاية إلى مبدأ الحكومة الرشيدة الخاضعة للقانون، وحتَّى لو لم تكن الدولة ديمقراطية فيجب أن تشمل على ديمقراطية مبدأ الحرية ومشاركة الشعب في السلطة والخضوع للقانون.

لا ينطلق رفض بعض فلاسفة اليونان للديمقراطية من منطلق عنصري، أو من أجل سيطرة الطبقة المثقفة على الحكم، وإنما يعود بالدرجة الأساس لمعرفتهم وإدراكهم بطبيعة الشعوب، حيث يرى أرسطو أنَّ ترك العنان للديمقراطية يخلق الفوضى، بينما يرى أفلاطون أنَّ أفضل أنواع الحكم الديمقراطي هو ذلك القائم على أساس دستوري تُحدَّد فيه للحكَّام والمواطنين حقوق وواجبات[١٥].

المبحث الثاني

منظور المفكرين الإغريق للديمقراطية

كانت للمفكرين الإغريق آراء مختلفة حول الديمقراطية، تمثلت بين مؤيد ومعارض لها، لأسبابٍ تنبع أساساً من فلسفتهم الخاصة بالفكر السياسي، وسوف نستعرض هنا أفكار أبرز ثلاثة مفكرين:

أولاً: سقراط

وجَّه سقـراط اهتمامه بالسياسة ونُظُمها، وكانت له مواقف منها ومن الحكـم الديمقراطي، وموقفه هـذا يتفـق مع مذهبـهِ الفلسفـي القائم عـلى تحديد الماهية وإثباتها من خلال المنهج الكمي، وهدفه من ذلك هـو كشف الحقيقـة المُطلقة والمعرفـة الكاملة التـي تتفـق عـلى صحَّتهـا جميـع العقـول السليمة، وليـس الوقوف على شبـه الحقيقة، بمعنـى البرهنة بالمبادئ العقلية العامة على النتائج الجزئية الخاصة، وهـذا النشـاط الذهنـي لا يُتقنـه ولا يُدركـه إلَّا الفلاسفـة والحكماء؛ لذا أضحى العِلم عنده فضيلة والجهل رذيلة، وهذا الأمر دفعه إلى رفض الأنظمة السياسيـة التـي لا تتخـذ العِلـم والفضيلـة قاعدة لحكمها[١٦].

قسَّـم سقـراط فلسفتـه حـول الديمقراطيـة إلى فكرتـين، همـا: الفضيلـة والعدالـة، الأولى تعنـي المعرفـة أي القابلية عـلى التعلُّم والتعليـم، والثانية تتمثل في احترام المواطنين للقوانين أي سيادة حكم القانـون؛ استنـاداً لذلـك فضَّـل سقـراط الحكومة الارستقراطيـة أي حكومـة الفضـلاء أو العلـماء، وكـان يُجاهر علناً بـأنَّ مَنْ يحكم النـاس هو أحَكَم النـاس؛ لذا كان يوجِّه النقد بشـكلٍ مستمر للنظام الديمقراطـي الأثينـي ويسخـر منه؛ كونـه في أحد جوانبـهِ يُخضـع تعيـين الحكَّـام والشيـوخ للصدفة والاتفاق والظروف والملابسات[١٧].

وجَّـه سقـراط نقـده للحيـاة السياسيـة في ظـل النظـام الديمقراطـي الأثينـي، حيـث يقـول في هـذا الصـدد: «إنَّ الاقـتراع أو التصويـت العام لا يمكـن أن يكـون وسيلـةً للحكـم الصحيـح؛ لأنَّ الحكـم الحقيقي مصدره العلـم الصحيح، الذي لا نجـده إلَّا عند العلـماء والحكماء»، لـذا عُدَّ سقراط عـدواً للديمقراطية ومن دعـاة الأرستقراطية، أي أرستقراطيـة العقلاء، فالسياسي بنظـر سقراط هو ليـس ذلـك الـذي يفـوز في الانتخابـات أو تُعينـه القرعـة أو الـذي يستولي على السلطـة بالقوة، وإنما ذلـك الذي يعرف فـن الحكم ويعـرف كيف يُطاع ويحظى باحترام المواطنين؛ لهـذا لم يحظَ ديمقراطيي أثينـا بعطـف وتفهُّـم سقـراط بـما فيهـم بركليـس (رائد الديمقراطيـة الأثينية)، فالحكم الديمقراطي في نظـرهِ حكـم ارتجـالي وهوايـة فقـط، ولا مجـال للإصلاح والإنقاذ سوى باعتماد حكم أرستقراطي الفكـر متميـز بالأخـلاق والفضيلـة، وأنَّ سلـوك الحكَّام يماثل سلوك المحكومين في المدينة، يقوم على قاعـدة أنَّ المعرفـة فضيلة وأنَّ الفضيلـة معرفة[١٨]، بمعنـى أنَّ حكـم الدولـة يجـب أن يكـون في أيدي الحكـماء والعادلـين والأخيار المدربـين على الحكم وهـم قلَّـة، وعـلى الرغـم مـن أنَّ سقـراط لم يكـن ارستقراطي الشعور والوجدان، ولم يكن في الوقت ذاتـه من مؤدي مصالح الصفوة من القلَّة أصحاب الامتيـازات، لكنـه لم يستطـع أن يُكيِّـف نفسـه مع حكم الغوغاء الذي يتَّسم بـهِ الحكم الديمقراطي، فالديمقراطيـة بنظرهِ فاسدة؛ كونهـا تسعى إلى نشر أفكارهـا ومبادئهـا بـين أفـراد المُجتمع تحـت ستار الحريـة من أجل جمـع أكبر عدد ممكن مـن الأفراد، لاسيَّـما أولئك المنتمين إلى الطبقة العامة من الفقراء والعبيـد ليكونوا وسيلةً لتحقيق غاية منشودة وهي الديمقراطية[١٩].

لم يولِ سقـراط أهميةً لدراسة أشكال الحكومات أو كيف تكون السيادة، وإنَّما كان يبحث عن حقائق الأشيـاء فحسب، دون أن يكون لديه مذهب معيَّن يريـد أن يقنع بهِ الخصم أو المحـاور، إذ كان يعتمد

طريقة الجدل والحوار حتَّى يُثير التفكير في النفوس ويدفع إلى البحث عن الحقيقة؛ لذا نجده وجَّه نقده إلى الحكَّام الذين عاصرهم، والذين كانوا يصلون إلى الحكم بفضل مواهب شخصية تجعلهم غير قادرين على إدارة دفَّة الحكم، إذ يجب أن يكون الحاكم وفق منهج سقراط حكيماً فيلسوفاً؛ لذلك جاهر علناً بأمنيتهِ بأنَّ مَن يحكم الناس هو أحكم الناس[٢٠]، وهذا ما دفعه إلى مهاجمة الديمقراطية هجوماً عنيفاً جعل أنصارها ينقمون عليه، ولم تكد تنتصر الديمقراطية على الارستقراطية في نزاعهما حتَّى بادرت بالانتقام من سقراط عِبرَ إصدار حكم الإعدام عليه، رغم أنه انتقد الأرستقراطية ممَّا أثار عليه رجالها، فضلاً عن إثارتهِ الحقد في نفوس الحكماء والعلماء، أو مَنْ كانوا يدعون الحكمة والعلم، لسببين هما: أنه صرف عنهم الشباب من جهة، وسخر من علمهم وحكمتهم من جهةٍ أخرى[٢١].

دعا سقراط لقيام جمعية شعبية، فأصحاب المِهَن الحرة الذين لا يفهمون معنى السياسة ولا يفكروا بها من الممكن أن يحكموا بقانون الأغلبية، فالسياسة بالنسبة لسقراط هي فن، وهي أحد فروع السلوك الإنساني الذي يسعى للخير الحقيقي؛ لذا فإنَّ الإعداد الخاص والمطلوب لحاكم المدينة يجب أن ينظر لما هو أعلى من الإعداد الذي يحتاج إليه ربَّان سفينة أو جنرال أو طبيب، وكلَّ ذلك من أجل السيطرة على فنهِ الخاص[٢٢].

ثانياً: أرسطو

يُعد أرسطو أبرز مَن تطرق إلى مفهوم الديمقراطية في كتابهِ: (دستور الأثينيين)، إذ رفض في هذا الكتاب الديمقراطية، خاصةً تلك التي يرى أنها لا تحترم القانون، أمَّا كتابه: (السياسة) فقد وضع فيه تصنيفه السداسي لأشكال الحكم[٢٣]، وقسَّمها إلى صنفين كما هو موضَّح في جدول رقم(٢):

جدول رقم (٢)

تصنيف أرسطو لأشكال الحُكم

ت	الحكومات الصالحة	الحكومات الفاسدة
١	الحكومة الملكية: حكومة الفرد الفاضل العادل.	الحكومة الطاغية: حكومة الفرد الظالم.
٢	الحكومة الارستقراطية: حكومة الأقلية الفاضلة العادلة.	الحكومة الاوليغارشية: حكومة الأغنياء أو القلة الموسرة.
٣	الحكومة الديمقراطية: حكومة الأغلبية الفقيرة.	الحكومة الديماغوجية: حكومة العامة المتبعين أهواءهم.

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على: حميد ذنون خالد، الأنظمة السياسية، بغداد وبيروت، مكتبة السنهوري، ٢٠١٢، ص٢٤.

نلاحظ من خلال الجدول أنَّ أرسطو كان يُفضل الحكومة الديمقراطية على ما سواها؛ لأنها تمثل الأغلبية، فالحكومة الديمقراطية المُثلى هي الجمهورية المعتدلة الفاضلة التي تحقق المبدأ الأساسي في الأخلاق وهو مبدأ الوسط؛ لهذا عارض أرسطو تفضيل أفلاطون للارستقراطيين؛ لأنهم برأيه يجرون وراء مصالحهم الخاصة مثلما هو الحال مع الملك، فتعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة يجعلهم يضحون بالأولى على حساب الثانية، وهنا تتحول الحكومة الارستقراطية إلى اوليغارشية فتؤدي بالنتيجة إلى تقويض أركان الدولة وتخريبها، إذ أنَّ طمع الأغنياء خرَّب الدولة أكثر ممَّا خرَّبها طمع الفقراء[٢٤].

أمَّا بالنسبة لأشكال الحكم الديمقراطي، فقد قسَّمها أرسطو إلى ثلاثة أشكال أساسية، كما في الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

أشكال الديمقراطية عند أرسطو حسب الوضعية الاجتماعية المُسيطرة

الترتيب	شكل الحكم	الفئة الاجتماعية المسيطرة
١	الديمقراطية الريفية	يسيطر على الحكم فيها المزارعون والمالكون لميزانية متوسطة.
٢	ديمقراطية المواطنين	يسيطر على الحكم فيها جميع المواطنين الذين لهم حق المشاركة في اتخاذ القرار على أن يقتصر هذا الحق لمن لديه وقت فراغ وهذا الشرط ينطبق على الأغنياء حصراً.
٣	ديمقراطية الجماهير الشعبية	يسيطر على الحكم فيها الجماهير الفقيرة التي تحكم باسمها وليس باسم القانون.

المصدر: صلاح علي نيوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، ج١، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٨، ص٢٨.

يرى أرسطو أنه وحسب التصنيف المذكور في الجدول أعلاه، أنَّ السلطة عندما تمارس من قبل أي فئة من هذهِ الفئات الاجتماعية فإننا سنكون أمام شكل جديد من الديمقراطية، والذي يُعرِّفه كالآتي: «شكل آخر للديمقراطية هو المشاركة للجميع في الهيئات القضائية بشرطٍ واحد هو أن يكونوا مواطنين ولكن من غير حكم القانون»، بمعنى وجود شكل آخر للديمقراطية يتَّصف بوجود جميع الشروط مع اختلاف واحد، هو أنَّ السلطة تعود للجماهير الشعبية وليس القانون[٢٥].

يعتقد أرسطو أنَّ حكم الأكثرية يحقق مصلحة الجميع؛ لذا فالحكم الديمقراطي هو الأكمل و الأحسن لسببين، الأول: منحه الأفراد فرصاً متساوية و تسيير الأمور يكون حسب قوانين تنال موافقة الأمة، والثاني: اعتماده على دستور تُحدَّد فيه صلاحيات الحكومة وحقوق المواطنين.

إنَّ الأسباب التي دعت أرسطو للثقة بالحكم الديمقراطي المستند للدستور، هي:

(١) تُعد القوانين لتحقيق العدالة الاجتماعية

وليس لخدمة طبقة معينة؛ لذا يحمي الدستور المصلحة العامة من القوانين الارتجالية.

(٢) يشبِّه الدستور بكونه وثيقة منهجية للعمل بالنسبة لكل حكومة؛ لذا يمكن للمواطنين معرفة نوعية القرارات التي تُطبق عليهم وهذا ما يطمئن نفوسهم.

(٣) يُعد حكم القانون من الناحية الديمقراطية للحكم مفيداً، وذلك أنَّ الدستور الذي يوافق عليه أبناء الدولة يمنحهم حالة من الارتياح النفسي والشعور الوطني بأنهم اختاروا بأنفسهم المسؤولين عن مصير الشعب؛ نظراً لكفاءتهم ورضا الأمة عنه[٢٦].

قسَّم أرسطو الدساتير على ثلاثة أقسام، حسب عدد الحاكمين، إلى ملكي وارستقراطي وتيموقراطي، ورأى أنَّ لكل من هذهِ الدساتير شكله الفاسد، وهي الطغياني والاوليغارشي والديمقراطي، والمعيار الذي يُفرق بينها يكمن في أنَّ الحكم في الدساتير الصالحة إنما يمارس لصالح المحكومين، وأفضل الدساتير لدى أرسطو هو ليس الدستور الخالص الصرف، بل المختلط الذي يأخذ من كل الدساتير، والذي يدعوه الدستور السياسي، والذي يُعرَّف بأنه ديمقراطية قريبة من الاوليغارشية، أو بأنه اوليغارشية قريبة من الديمقراطية، وقد حاول أرسطو في الدستور السياسي التوفيق بين المبدأين الديمقراطي والارستقراطي.

ويُرجِّح أرسطو ذلك الدستور القائم على الطبقة الوسطى، تلك الطبقة التي حاولت فرض آرائها على أثينا في أواخر القرن الخامس قبل الميلاد، على اعتبار أنها وسيط بين الأغنياء ذوي الثراء والطمع وبين الفقراء الذين يمثلون عبئاً على الدولة وتهديد لها؛ لذا فهي الطبقة المؤهلة لإدارة الشؤون العامة نظراً لقدرتها على تأمين استقرار الدولة، واحترام القوانين والإخلاص لها، والعمل من أجل مصلحة المحكومين وليس مصالحها الخاصة[٢٧].

استناداً لذلك، رأى أرسطو بأنَّ من أحسن أنظمة الحكم الذي يمكن أن تتبناه دولة المدينة هو ذلك الذي تتحقَّق فيه ثلاث هيئات رئيسة، هي: الجمعية العمومية أو مجلس تنفيذي يتولَّى الإشراف على الأمور العامة للدولة ويقضي في المسائل المهمة ويقوم بها، وهيئة الحكَّام، وهيئة قضاء تتكفَّل بالبت في أمور العدالة ومحاكمة الأفراد الذين يحاولون اختلاس أموال الدولة أو خرق القوانين العامة، فهو بذلك يرى بأنَّ أحسن وسيلة لإقامة دولة مدينة تكمن في توزيع السلطة فيما بين هيئات مختلفة[٢٨]، وتتوزع الاختصاصات بين هذهِ الهيئات بحسب أرسطو كالآتي:

(١) الجمعية العمومية: تتحدد اختصاصاتها بتقرير سياسات الحرب والسلام وعقد المعاهدات وإلغاؤها وإصدار أحكام الإعدام والنفي والمصادرة ومحاسبة الحكَّام، مع ضرورة اتباع أحد الأمرين، إمَّا ترك القرارات للهيئة السياسية، أو إسنادها إلى أقلية، وهناك أربعة طرق ديمقراطية يمكن للمواطنين فيها ممارسة حقوقهم في الجمعية العمومية أو السياسية واتخاذ القرارات وهي، أولاً: يكون التشاور بين الناس طوائف وليس جميعاً ولا يجتمعوا كلهم إلَّا للتصديق على القوانين وتنظيم الشؤون الخاصة بالحكومة والتصديق على إعلان الأوامر العليا التي يصدرها الحكام. ثانياً: إنَّ اجتماع المواطنين كلهم لا يتم إلَّا عند انتخاب الحكَّام والتصديق التشريعي وتقرير السلم والحرب والمحاسبات العامة، بينما تُترك بقية الشؤون للإدارات الخاصة التي يكون أعضاؤها

إمَّـا منتخبون أو معينون. ثالثـاً: انتخاب الإدارات العادية والمحاسبات العامة والسلام أو المعاهدات، وأن لا تـوكل الشـؤون الأخـرى إلَّا إلى حكَّـام مختاريـن اختياراً خاصاً للفصـل فيها. رابعاً: يكونَ للجمعيـة العموميـة جميـع الاختصاصـات بـدون استثناء ويُترك للحكَّام اقتراح القوانين فقط[٢٩].

(٢) هيئـة الحكَّـام (إدارات الحكـم): تساعـد إدارات الحكـم حسـب أرسطو عـلى تنظيم شؤون الدولـة، فـإذا كانـت الدولة كبـيرة وعـدد سكَّانها المواطنـين كثيرون فإنَّ الفـرد لا يصل للمنصب إلَّا بعد فترةٍ طويلة وقد يكون لمرة واحدة، أمَّا إذا كانت صغيرة فإنـه سيتم تركيز الكثير من الاختصاصات المتباينـة في أيـدي قلَّـة مـن الحكَّـام، وهنـا لا يمانع أرسطـو أن تـوكل إلى شخص واحد عـدَّة وظائف شريطة ألَّا تتعارض فيما بينها.

إنَّ النُظُـم السياسية من وجهـة النظر الدستورية غير متماثلـة الوظائف، ففـي النُظُـم الارستقراطية تـوكل الوظائـف العليـا إلى أُنـاس مستنيرين، وفي الاوليغارشية إلى أُناس أغنياء، وفي الديمقراطية إلى رجال أحرار، وتتألَّف هذهِ النُظُم الثلاث من ثلاث ركائـز هـي: الناخبـون والمنتخبـون (المرشحـون) وطريقـة التعيين، فحق تعيـين الحكَّام يكون لجميع المواطنـين أو لفئةٍ منهـم، وأهلية الانتخاب إمَّا حق جميع المواطنـين أو مرتبطة بشروط مثل النصاب أو المولـد أو بالاستحقـاق أو أي شروط أخـرى، أمَّـا طريقة التعيين فتتغاير بين القرعة والانتخاب[٣٠].

(٣) المحاكـم: يمكـن تقسيـم هيكليـة المحاكـم بحسـب أرسطو إلى ثلاثة أجـزاء، وهي: الموظفون والاختصاصـات وطريقـة التشكيـل، فبالنسبـة لـلأولى فإنهـا تتكون مـن جميـع المواطنـين أو جزء منهم، أمَّا الثانية فتتألَّف من عدَّة أنواع من المحاكم، هي كالآتي:

(أ) محكمة لتصفية الحسابات العامة.

(ب) محكمـة للفصـل في الأضرار التـي تلحـق الدولة.

(ج) محكمـة للفصـل في انتهـاك الحُرمـات الدستورية.

(د) محكمـة لطلبـات التعويـض مـن الأفـراد أو الحكَّام.

(ز) محكمة لقضايا القتل.

(هـ) محكمة تُرفع إليها القضايا المدنية المهمة.

(و) محكمة للأجانب.

إنَّ أهم ما تميزت بهِ المؤسَّسة القضائية في أثينا هو أنَّ كل المواطنـين مؤهلون للعمل فيهـا إذا امتلكوا الأهليـة اللازمـة، وعادةً ما يتم تعيـين المواطنين في هذهِ المحاكم إمَّا بالقرعة أو بالانتخاب، ويحكمون في القضايـا تـارة بالقرعة وتـارةً بالانتخـاب، فإذا كانـت الأهليـة محـدودة لبعـض القضايـا الخاصـة فالقُضـاة يمكـن أن يُعينـوا بعضهـم بالقرعـة والآخـرون بالانتخاب، أمَّـا بالنسبـة للأقلية التي تحكـم في جميع القضايا فإنها يمكن أن تُعيَّن بالقرعة أو الاختيـار، أو تُعـيَّن بالقرعـة لبعـض القضايـا والانتخـاب للبعـض الآخـر، يُضـاف إلى ذلك أنَّ بعـض المحاكـم حتَّـى مـع تشابـه الاختصاصـات يمكـن أن تؤلَّـف بعضهـا بالقرعـة والأخـرى بالانتخـاب، وهنـاك نـوع ثالـث وهـو أنَّ القُضاة يمكـن أن يتخـذوا مـن جميـع المواطنـين في بعـض القضايا، ومن بعض الطبقات فقط في قضايا أخرى أو الجمع بين الاثنـين، أي من المواطنين والطبقات بالقرعة أو الانتخاب أو الطريقتين معاً.

يمكـن أن يلاحـظ ممَّـا ذكـر آنفـاً، أنَّ المؤسَّسـة

القضائيـة في أثينـا تجمع في ثناياهـا الطرق الثلاث، الديمقراطيـة مـن خـلال السماح لجميـع المواطنين بالعمـل في القضـاء، والاوليغارشيـة لأنهـا تحـصر القضاء في بعـض الطبقات أي أقلية، وأرستقراطية وجمهوريـة لأنهـا تقبـل جميـع المواطنـين والأقليـة للعمل معاً فيها[٣١].

كـان أرسطو يقـصر المشاركـة السياسيـة في أثينا عـلى المواطنـين فقـط، فالمواطـن برأيـهِ ليـس كل مَـنْ يسكـن في المدينـة، وذلك لاشـتراك الأجانب المقيمـين في المدينة وعبيدهـا في السكن والاستقرار فيهـا، وكذلـك ليس كل مَـن امتلك حـق الادعاء لـدى القضاء قـد يملك هذا الحـق أيضاً من خلال المعاهـدات، بل إنَّ المواطـن برأيه هو مَـنْ يستطيع أن يكـون حاكـماً وقاضيـاً؛ لهـذا نـراه يرفـض أن يكـون الصُّناع وأصحاب الحِرف في المدينة في عِداد المواطنـين، وذلك لحاجـة هذهِ الوظائـف إلى تفرغ أصحابها لهـذهِ المناصب الشرفية وهـو ما لا يملكه سـوى الأرستقراطيين، بـل إنَّ المواطن في نظرهِ هو وحـده مَـن يحق لـه حمـل السـلاح، والتصويت في الجمعية العامة، ويتمتـع بنصيبهِ في الأموال الثابتة، وهـذا يدل عـلى أنَّ مفهوم المواطنـة الأرسطي كان أكثـر تشدداً مـن نظـيره المطبق عـلى أرض الواقع، ففـي الوقت الـذي كانـت أثينـا تُشجـع مواطنيها عـلى المشاركـة السياسية تحت مظلـة المواطنة، نجد أنَّ أرسطـو قد حـرم غالبية مواطني أثينـا الفعليين مـن مواطنتهـم، وجعلهـا مقصـورةً عـلى طبقـة الأرستقراطيـين في المدينـة ممـن يملكـون الثـروة والأصل النبيل[٣٢].

ثالثاً: أفلاطون

قـام أفلاطـون بتقسيـم الحكومـات إلى خمسـة أنـواع، هـي: الارستقراطيـة، والتيموقراطيـة (العسكريـة)، والاوليغارشيـة (الأقليـة الغنيـة)، والاستبداديـة، والديمقراطيـة، وكـان يفضِّـل الحكومة الارستقراطية عـلى غيرها من الحكومات من ضمنها الديمقراطية؛ لأنَّ الحاكم برأيه يجب أن يكـون فيلسوفاً، وتكون الحكمـة والعدالة من أهم صفات المُجتمع[٣٣].

ربط أفلاطون بين الديمقراطية والفوضى، ورأى أنَّ الأولى لن تتوقف طالما استمر النظام الديمقراطي الذي يقوم على مساوئ عدَّة، منها: الجهل والأنانية والفتـن والاضطرابـات وعـدم الكفـاءة والسلبية والرشـوة واحتقـار المبـادئ، والمُسـاواة بـين غـير المتساويين وغيرها من الصفات الشريرة التي تسود هـذا النظام، وقد عارض أفلاطـون بصراحة وقوة النظـام الديمقراطي الذي عرفتـه أثينا ووصفه بأنه نظام ديماغوجـي غير أخلاقي، وجرَّده من وصف النظـام السيـاسي فالحرية الكاملة التـي يقوم عليها هـذا النظام قادت إلى حالةٍ مـن الفوضى والغرور، حتَّى بات كُلُّ فرد يمتلك دستوره الخاص، ويعتقد في قدرتهِ على عمل كل شيء[٣٤].

إنَّ الرجـل الديمقراطـي بنظـر أفلاطـون هـو ذلـك الرجـل الـذي لا يستطيـع أن يُفـرق بـين الرغبـات الضروريـة والرغبـات غـير الضرورية؛ لهـذا يذكـر في كتابه الجمهوريـة الحـوار الآتي: «إنَّ الحكومـة تصبـح ديمقراطية عندما ينتـصر الفقراء عـلى الأغنياء، يقتلـون بعضهم ويطـردون البعض الآخـر ويتقاسمـون مـع ما تبقـى منهـم كلَّ المهام الإداريـة، وبهـذا تتحقَّـق الديمقراطيـة سـواءٌ عن طريق السـلاح أو بخوف الأغنياء على أنفسهم من الموت فيختارون الانسحـاب، ما هي أهم التعاليم

الدستورية لهذهِ الحكومة الجديدة؟ أولاً أن يكون الجميع أحراراً في هذهِ الدولة، بمعنى أنَّ الكل ينعم ويتنفس الحرية ويتحرر من أيِّ قيد، ويصبح كل واحد سيد نفسه ويفعل ما يريد، هل هذا ممكن؟ بالتأكيد، ففي أي مكان يكون هذا النوع من الحكم الديمقراطي نجد أنَّ كل مواطن يعتمد على نفسهِ ويختار بقصدية نوع الحياة التي تناسبه»[٣٥].

لقد أفقدت الحرب التي خاضتها أثينا ضد إسبارطة، والتي أدت إلى خسارة الأولى وانهيارها، ثقة أفلاطون في الديمقراطية، ولم تكن خسارة وهزيمة أثينا في الحرب هي السبب الأساسي في معاداة أفلاطون للديمقراطية، وإنما كان هناك أسباباً أخرى وهي الصراع الداخلي الذي نشب أثناء فترة الحرب بين القوى الديمقراطية وغريمتها الاوليغارشية، أي بين الأغنياء والفقراء، وبسبب ارتباطات أفلاطون القوية بالقوى الاوليغارشية كون أسرته تنتمي إليهم فقد انحاز إلى جانبهم، وهو الذي مهَّد لوصولهم إلى السلطة عِبرَ إزاحة القوى الديمقراطية وبدء فترة (حكم الثلاثين) الذي اتسم بالطغيان والاستبداد، ممَّا جعل أفلاطون يخيب ظنه في الحكَّام الجدد ولكنه لم يستطع مهاجمتهم ولم يدافع عن نظام الحكم الديمقراطي في الوقت ذاتهِ، فضلاً عن إعدام معلِّمه سقراط وأقربائه وأصدقائه من القوى الديمقراطية بعد انتهاء الحرب الأهلية التي نشبت بينهم وبين حكومة الثلاثين سنة (٤٠٣ق.م)، ممَّا زاد من الهوة بين تفكيره وبين القيم الديمقراطية الأثينية، وقوى من جذورهِ الاوليغارشية المتأصلة فيه أصلاً بسبب انتماءه العائلي لها[٣٦].

يرى أفلاطون أنَّ الديمقراطية في جوهرها مفسدة للقيم والكرامة والرأي السليم، كما أنها فكرة قبيحة وتنم عن عجرفة فضلاً عن مثالبها الواضحة، وقد تحقَّقت الفوضى الكامنة في الفكرة ذاتها من خلال الاضطرابات السياسية في المُجتمع، وبما أنها وصفة سيئة فإنها لم تأتِ إلَّا بحياة سيئة لأي مجتمع اختارها وطبَّقها[٣٧].

يُعد النقد الذي وجَّهه أفلاطون للديمقراطية أقرب في معناه إلى الفاشية، فالجماهير برأيهِ بحاجة دائمة إلى مَنْ يوجهها ويرشدها نظراً لافتقارها للذكاء أو التجربة التي تساعدها على إدراك مصالحها الخاصة، فهو يعتقد أنَّ هذا الإنسان إذا ما تُرك وشأنه فإنه سيظل الطريق وهو بحاجة دائمة إلى توجيه حاكم مطلق أعقل وأحكم منه، لكن فاشية أفلاطون لا تصل إلى الغوغائية أو الديموغوجية التي تقوم على استغلال غرائز الجماهير وانفعالاتها السطحية لخدمة أهداف الحاكم، وإنما يدعو إلى ارستقراطية العقل والحكمة والفكر وهي عناصر تتنكَّر لها الفاشية ولا تُقيم لها وزناً؛ لهذا يرى أنَّ المُساواة والحرية في الديمقراطية شر مؤكَّد؛ نظراً لأنها تساوي بين العبيد والسيد، فضلاً الجموح والفوضى التي تخلقها الديمقراطية بسبب إعطائها الحرية للشعراء ليقولوا ما يشاءون وبالأسلوب الذي يفضلون[٣٨].

إنَّ الأسباب الرئيسة التي أدت إلى انهيار الحكم الديمقراطي في أثينا ووقفت عقبة في سبيل إصلاحه بنظر أفلاطون كانت[٣٩]:

(١) عدم كفاية رجال السياسة وجهلهم؛ لذا شدَّد على اختيار الحكَّام الكفوئين وتدريبهم مهنياً.

(٢) الصراع الحزبي الذي امتاز بالقسوة المتطرفة والأنانية المُسرفة والذي يؤدي بكل فئة إلى إعلاء مصلحتها الخاصة على مصلحة الدولة نفسها، فتحقيق الانسجام في الحياة السياسية عن طريق المواءمة بين المصلحة الخاصة والعامة لا يعدو أن

يكـون مجـرد مثل مـن المُثُل العليـا، فالـولاء لدولة المدينـة كـان أقـرب إلى أن يكون ولاء لنـوع ما من حكومـة الطبقـات، إذ كـان الارستقراطـي وفيـاً لصـورة الدستور الاوليغارشي في حين كان الرجل العامـي وفيـاً للدستـور الديمقراطـي، وقـد كـان للانقسـام والأنانيـة الحزبيـة الدور الأكـبر في عدم الاستقرار النسبي الذي عانـى من النظام السياسي في أثينا بسبب تضارب المصالح الاقتصادية للمُلَّاك والمُعدَمين، إذ كان الاوليغارشيـين يهتمون بحماية مُلكيتهـم وتحصيـل ديونهـم دون اهتـمام للعـبء الناجم عـلى الفقـراء، في حين كـان الديمقراطيون يرون أنَّ مـن الضروري مساعـدة المواطن العاطل عـن العمل أو العاجز مـن الأموال التـي تُجبى من الموسرين للخزينة العامة، وهذا الأمر خلق صراعاً أبدياً وخطيراً بين الفقراء والأغنياء أدى بأفلاطون إلى الدعوة بـضرورة إدخال تغيـيراتٍ أساسية على نظام المُلكية الفرديـة، متمثلاً بإلغائها كلياً من أجل إزالـة الفـروق الشاسعـة بـين الأغنيـاء والفقـراء، والاتجاه نحـو تعليم المواطنين عـلى تقديم الصالح العام على أي اعتبارٍ آخر.

الخاتمة

إذا كانـت تجربة الديمقراطيـة المباشرة هي وليدة البيئـة الإغريقيـة اليونانيـة، والتـي وجـدت أرضاً خصبة للنمو والتطور بفضـل عوامل عدَّة، أبرزها تبنِّيهـا مـن قبـل الشخصيـات المؤثـرة في المدينـة، وتشجيـع مواطني المدينة لها وتماهيهم مع ممارساتها انتخابـاً وترشيحـاً، وتطبيقهـم لإجراءاتها، ودعم المفكرين الإغريق لها عِبرَ إسهاماتهم الفكرية لتطوير هـذهِ الممارسة وإصلاح مثالبهـا وحل مشاكلها، إلَّا أنها خلقت جدلاً ونقاشاً فكرياً حاداً وصل إلى حد التعـارض في الرأي بين مؤيـد لاستمرار هذا النوع مـن الديمقراطية وبـين استبدالها بحكـم آخر أكثر تقييـداً يمارسهـا الحاكم الـذي تتجمـع فيه صفات خاصة تجعلـه قادراً عـلى إدارة دولة المدينـة اعتماداً على مبدأي الحرية والعدالة.

إنَّ النجاح الذي حقَّقته ديمقراطية أثينا والتراكم المعرفي الذي تركته، رغم ما تعرضت له من هجوم سـواء مـن دول المدينـة المجـاورة لهـا أو من بعض مفكريها، شكَّل الجذر الأسـاس للديمقراطية التي طُبقـت في القارة الأوربية في القرون اللاحقة، ومن ثـمَّ انتشارها بفضل الاستعمار الذي فرض تطبيقها في الدول التي استعمرها رغم الاختلافات الكبيرة بين ديمقراطية أثينا والديمقراطيات الحديثة، وهذا مـا جعـل الديمقراطيـة تحمـل صفـة العالميـة نظراً لدعوتهـا لهدفٍ مشـترك هو خدمة المُجتمـع وتلبية حاجاتـه الأساسيـة وتحقيـق مصالحـه مـن خـلال اشتراكـه في اختيار قادته والمُساهمة بفاعلية في الحياة العامة والمشاركة في صنع القرار السياسي.

قائمة المصادر والمراجع

– أرسطـو طاليـس، السياسـة، ترجمـة: أحمـد لطفي السيـد، (القاهـرة، الـدار القومية للطباعـة والنشر، بلا تاريخ).

– بـلال عرابي وهلا الصوص، قراءة اجتماعية لتطور الديمقراطية، مجلَّة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلَّد ٣٩، العدد ٤، ٢٠١٧.

– جـان جـاك شوفاليـه، تاريـخ الفكـر السياسي من المدينـة الدولـة إلى الدولـة القومية، ترجمـة: محمد عرب صاصيـلا، ط٢، (المؤسَّسـة العربيـة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣).

– جـان توشار، تاريخ الأفكـار السياسية من اليونان إلى العـصر الوسيـط، الجـزء الأول، ترجمـة: ناجـي الدراوشـة، (دمشـق، دار التكويـن للتأليـف والنـشر والترجمة، ٢٠١٠).

– جـورج سبايـن، تطور الفكـر السيـاسي، الكتاب الأول، ترجمـة: حسـن جـلال العـروسي، مراجعـة وتقديم: عثمان خليل عثمان، تصدير: أحمد عبد الرزاق السنهوري، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بلا تاريخ).

– جـون دن، قصـة الديمقراطيـة، ترجمـة: عبد الإله الملاح، (الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧).

– حسـن السيـد عـز الديـن بحـر العلـوم، جدليـة الثيوقراطية والديمقراطيـة.. مقاربة في أنظمة الحكم في ضوء الفكر الإمامي، (لندن، دار الرافدين، ٢٠٠٦).

– حميـد ذنـون خالـد، الأنظمـة السياسيـة، (بغـداد وبيروت، مكتبة السنهوري، ٢٠١٢).

– خالد تلعيش، الفكر السيـاسي وحقوق المواطنة.. كيـف تتشـكَّل الثقافـة الوطنيـة للأفـراد بالـدول، مجلَّة المستقبـل للدراسـات القانونيـة والسياسيـة، معهـد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي آفلو، المجلَّد ٣، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٩.

– رنـا زيـد الجليفـي، عضويـة الجمعيـة الشعبيـة (الاكليزيـا) في أثينـا خلال القرنـين الخامس والسادس قبل الميلاد، مجلَّة دراسات الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد ٤٤، يناير ٢٠١٨.

– ربيع سهيلة، مفهوم الديمقراطية عند آلان تورين، أطروحـة دكتـوراه منشـورة، جامعة محمـد بوضياف – المسيلـة، كليـة العلـوم الاجتماعية والعلـوم الإنسانية – قسم الفلسفة، ٢٠١٧.

– زكـي نجيـب محمـود وأحمد أمـين، قصـة الفلسفة اليونانية، (المملكة المتحدة، مؤسَّسة هنداوي، ٢٠١٨).

– زينـب العسكـري وسواريـت بـن عمـر، تاريـخ الديمقراطيـة، مجلَّـة منيرفا، جامعة وهـران ٢، مجلَّد ٤، عدد ١، ديسمبر ٢٠١٧.

– صـلاح عـلي نيـوف، مدخـل إلى الفكـر السياسي الغـربي، الجزء الأول، كلية القانـون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٨.

– فـؤاد زكريا، جمهوريـة أفلاطون، دراسـة وترجمة: فـؤاد زكريـا، (الإسكندريـة، دار الوفـاء لدنيـا الطباعة والنشر، ٢٠٠٤).

– محمد طه بدوي، النظرية السياسية.. النظرية العامة للمعرفة السياسية، (القاهرة، المكتب المصري الحديث، بلا تاريخ).

– محمـد الأحمري، الديمقراطيـة.. الجذور وإشكالية التطبيـق، (الشبكـة العربية للأبحـاث والنشر، بيروت، ٢٠١٢).

– مصطفـى أسعيـد، الديمقراطيـة في المنظومتـين الفكريتـين الغربيـة والإسلاميـة.. دراسـة مقارنـة، أطروحـة دكتـوراه منشـورة، جامعـة امحمـد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١١.

– ميريام الأشقر، الديمقراطية، الموسوعة السياسية، تاريخ الزيارة ٣/ ٤/ ٢٠٢٣، الرابط الإلكتروني:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/

– وجيـه قانصـو، الديمقراطية.. التاريـخ والمفهوم، موقـع عمومـي ١٠١، ص٥. تاريـخ الزيـارة ١٤/ ٤/ ٢٠٢٣.

https://www.kas.de/documents/

– ولـتر ستيـس، تاريـخ الفلسفـة اليونانيـة، ترجمـة: مجاهـد عبـد المنعم مجاهـد، (القاهـرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤).

– جامعـة بسكـرة، التطـور التاريخـي لمبـدأ التمثيل، ص٦–٧، تاريـخ الزيـارة ١٠/ ٤/ ٢٠٢٣، منشور على الرابط الإلكتروني:

http://thesis.univ-biskra.dz/

الهوامش

١) ميريام الأشقر، الديمقراطية، الموسوعة السياسية، تاريخ الزيارة ٣/ ٤/ ٢٠٢٣، الرابط الإلكتروني

https://political-encyclopedia.org/dictionary/

٢) خالد تلعيش، الفكر السياسي وحقوق المواطنة.. كيف تتشكل الثقافة الوطنية للأفراد بالدول، مجلّة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي آفلو، المجلّد ٣، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٩، ص١٤٠-١٤١.

٣) جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من اليونان إلى العصر الوسيط، الجزء الأول، ترجمة: ناجي الدراوشة، (دمشق، دار التكوين للتأليف والنشر والترجمة، ٢٠١٠)، ص٣٣-٣٤.

٤) نقلاً عن: حسن السيد عز الدين بحر العلوم، جدلية الثيوقراطية والديمقراطية.. مقاربة في أنظمة الحكم في ضوء الفكر الإمامي، (لندن، دار الرافدين، ٢٠٠٦)، ص١٥٥.

٥) محمد طه بدوي، النظرية السياسية.. النظرية العامة للمعرفة السياسية، (القاهرة، المكتب المصري الحديث، بلا تاريخ)، ص٦٤-٩٥.

٦) ميريام الأشقر، الديمقراطية، الموسوعة السياسية، مصدر سبق ذكره.

٧) وجيه قانصو، الديمقراطية.. التاريخ والمفهوم، موقع عمومي ١٠١، ص٥. تاريخ الزيارة ١٤/ ٤/ ٢٠٢٣.

https://www.kas.de/documents/

٨) ربيع سهيلة، مفهوم الديمقراطية عند آلان تورين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية – قسم الفلسفة، ٢٠١٧، ص١٢.

٩) كانت تُعقد جلسات طارئة لمناقشة قضايا الحرب والصلح، فضلاً عن الجلسات الاعتيادية، وأحياناً تكون الأولى أكثر من الثانية، وكان الناس ملتزمين بحضور الجلسات العامة إذا كان الحضور يتراوح ما بين (٥-٦) آلاف في الأيام العادية، ويقل عددهم في أوقات الحرب، علماً أنَّ الشرطة كانت تقوم بدفعهم للحضور. للمزيد، يُنظر: محمد الأحمري، الديمقراطية.. الجذور وإشكالية التطبيق، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٢)، ص٧٤.

١٠) حميد ذنون خالد، الأنظمة السياسية، (بغداد وبيروت، مكتبة السنهوري، ٢٠١٢)، ص٣٣-٣٤.

١١) للمزيد من التفاصيل، يُنظر: محمد الأحمري، مرجع سبق ذكره، ص٧٥؛ حميد ذنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص٣٤.

١٢) حميد ذنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص٣٤-٣٥.

١٣) جون دن، قصة الديمقراطية، ترجمة: عبد الإله الملاح، (الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧)، ص٤٣.

١٤) أهم ما كان يميز ديمقراطية أثينا هو أنَّ سكانها كانوا شبه متفرغين لهذهِ السياسة، كونهم يعتمدون في مواردهم على العبيد. للمزيد من التفاصيل، يُنظر: محمد الأحمري، مرجع سبق ذكره، ص٧٥-٧٦.

١٥) مصطفى أسعيد، الديمقراطية في المنظومتين الفكريتين الغربية والإسلامية.. دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة امحمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص٢٦-٢٧.

١٦) يعتقد سقراط أنَّ الحكم الأفضل هو المرتكز على قوانين عادلة تفرض وجوباً طاعتها واحترامها. للمزيد من التفاصيل، يُنظر: بلال عرابي وهلا الصوص، قراءة اجتماعية لتطور الديمقراطية، مجلّة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلّد ٣٩، العدد ٤، ٢٠١٧، ص٥٥٥.

١٧) قادت سخرية سقراط لنظام أثينا الديمقراطي إلى إثارة سخط قومه عليه، فتم الحكم عليه بالإعدام، وهذا يُعد أحد المثالب التي سُجلت على ديمقراطية أثينا. للمزيد، يُنظر: حميد ذنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص٢٣، ص٣٦.

١٨) زينب العسكري وسواريت بن عمر، تاريخ

الديمقراطيـة، مجلَّـة منبرفـا، جامعة وهـران ٢، مجلَّد ٤، عدد ١، ديسمبر ٢٠١٧، ص١٧٠-١٧١.

١٩) ولـتر ستيس، تاريـخ الفلسفـة اليونانية، ترجمـة: مجاهد عبد المنعم مجاهد، (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص١١٧.

٢٠) كـان موقـف سقراط المعـادي للديمقراطيـة هو السبب الحقيقـي في إدانتـهِ أمـام المحكمـة، حيـث وجهـت إليه تهمتـين، الأولى: دينيـة تقـوم عـلى أسـاس الكفـر بآلهـة الدولـة، والثانيـة: أخلاقيـة تقـوم عـلى أسـاس إفسـاد الشعـب، لكـن السبـب الحقيقـي كـما يـرى العديد من الباحثـين وراء إعـدام سقراط هو سبـب سياسي وليس دينيـاً أو أخلاقياً، فقد رأى النظام السياسي لدولة المدينة قد أصبـح خطراً على هذا النظام. للمزيـد، يُنظر: زينب العسكـري وسواريـت بن عمـر، تاريـخ الديمقراطية، مجلَّة منيرفـا، جامعة وهران ٢، مجلَّد ٤، عدد ١، ديسمبر ٢٠١٧، ص١٧٠.

٢١) زكـي نجيب محمود وأحمد أمين، قصة الفلسفة اليونانية، (المملكة المتحدة، مؤسَّسة هنداوي، ٢٠١٨)، ص٧٨.

٢٢) جـان جاك شوفاليـه، تاريخ الفكر السيـاسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط٢، (المؤسسـة العربيـة للدراسات والنـشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣)، ص٣٤.

٢٣) ميريام الأشقر، مرجع سبق ذكره.

٢٤) حميد ذنون خالد، مرجع سبق ذكره، ص٢٣-٢٤.

٢٥) صـلاح علي نيـوف، مدخل إلى الفكـر السياسي الغربي، الجزء الأول، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٨، ص٢٨.

٢٦) جامعـة بسكرة، التطور التاريخي لمبـدأ التمثيل، ص٦-٧، تاريخ الزيارة ١٠/ ٤/ ٢٠٢٣، منشور على الرابط:

http://thesis.univ-biskra.dz/

٢٧) جان توشار، مرجع سبق ذكره، ص٢٦-٦٤.

٢٨) وجـدت آراء أرسطـو معارضـة مـن مفكريـن آخرين، أبرزهـم هوميـروس، الـذي رأى أنَّ السلطـة المتعـددة الرؤوس غـير مقبولة، فيما دعا للعمـل على مبدأ الحاكم الواحـد، وهـو الملـك الـذي تعطيـه الآلهـة السلطـة و الصولجـان. للمزيـد، يُنظـر: جامعـة بسكـرة، التطـور التاريخي لمبدأ التمثيل، مرجع سبق ذكره، ص٦-٧.

٢٩) أرسطـو طاليس، السياسـة، ترجمة: أحمـد لطفي السيد، (القاهـرة، الدار القوميـة للطباعة والنـشر، بلا تاريخ)، ص٣٤٨-٣٤٩.

٣٠) أرسطـو طاليـس، السياسـة، مصـدر سبـق ذكـره، ص٣٥٣-٣٥٦.

٣١) أرسطو طاليس، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٠-٣٦٢.

٣٢) رنا زيد الجليفي، عضوية الجمعية الشعبية (الاكليزيا) في أثينا خلال القرنـين الخامس والسادس قبل الميلاد، مجلَّة دراسـات الـشرق الأوسط، جامعة عـين شمس، العدد ٤٤، يناير ٢٠١٨، ص٣١٦-٣١٧.

٣٣) حميد ذنون خالد، مرجع سبق ذكره ص٢٣.

٣٤) ميريام الأشقر، مرجع سبق ذكره.

٣٥) نقـلاً عن: العسكري زينـب وسواريت بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص١٧٢.

٣٦) ظلـت فكـرة معـاداة الديمقراطيـة والانحيـاز للأوليغارشيـة (الارستقراطية) ملازمـة لفكر أفلاطون طـول حياته، وكانـت واضحة في كتبِهِ. للمزيـد، يُنظر: فـؤاد زكريـا، جمهورية أفلاطـون، دراسة وترجمـة: فؤاد زكريا، (الإسكندرية، دار الوفـاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٤)، ص٢٠-٢١، ص٢٦.

٣٧) جون دن، مرجع سبق ذكره، ص٥٤، ص٥٦.

٣٨) فؤاد زكريا، مرجع سبق ذكره، ص١١٩.

٣٩) جـورج سباين، تطور الفكر السيـاسي، الكتاب الأول، ترجمة: حسن جلال العـروسي، مراجعة وتقديم: عثمان خليـل عثـمان، تصديـر: أحمد عبـد الـرزاق السنهوري، (القاهـرة، الهيئـة المصرية العامـة للكتاب، بـلا تاريخ)، ص٨٩-٩١.

The Concept of Democracy Among Greek Thinkers

Socrates, Plato and Aristotle

Director of the Institute of History and World Heritage / Morocco

Dr. Ahmed Alwan Al-Qurashion

Abstract

The Greeks had a major role in the creation of various forms of governance, including democratic governance, so we see them calling for this provision and applied it in their cities, the first of which is the city of Athens, as the free citizens participate in discussing issues related to their political and religious affairs without an intermediary or representative, as well as participating in public decision-making, this type of democracy, which is called direct democracy, has succeeded in applying due to Due to the small size of Greek cities and the limited number of their population, and while the rule of tyranny and tyranny spread in ancient civilizations and cities, Athens was blessed with a democratic rule that adopts two basic rules for its rule, which are equality between citizens and before the law, and the freedom granted to these citizens to express their opinions.

Some Greek thinkers criticized the nature of democracy applied in Greek cities, especially Athens, as it excluded women and slaves from political participation, but other thinkers defended this type of governance and looked at it with ideas and theories that contributed to its maturity and development at that time, but this conflict in ideas did not prevent democracy in Athens from continuing, as it witnessed the formation of the first institutions of governance in its modern form, which later benefited other countries that adopted forms and images Other democracy in the establishment, development, expansion of these institutions and innovation of other institutions.

The hypothesis of this research is based on the fact that democracy in the Greeks as an idea, concept and system of government succeeded in meeting the demands of the people and coordinated and harmonized with their ideas, ambitions and desires, which made it succeed and continue despite the opposition and criticism of some thinkers as it suffers from several shortcomings.

Keywords: democracy, Greeks, Socrates, Aristotle, Plato.